

# الإنسانية الثانية

## بحث حقوقى

المؤسسات الأكثـر ضعـفـاً  
في السـجـون المـصـرـية



**SPH**

SALAM International Organization  
For The Protection Of Human Rights



**SHR**

الشـهـاب لـحقـوقـالـإـنـسـانـ



**JHR**

Justice For Human Rights

# الإنسانية الغائبة . . .

بحث حقوقى عن وضع الفئات الأكثر ضعفاً في السجون المصرية

| تقرير مشترك: الإنسانية الغائبة.

| سنة الإصدار: أبريل/نيسان 2020.

| إطار التقرير: يأتي هذا التقرير في إطار "حملة أنقذوهم".

| المُنظمات المشاركة في التقرير:

1. مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان (JHR).

Yenibosna Merkez, Bahçelievler, airport Hill No. A11-8, Istanbul - Turkey.

[www.jhrngo.net](http://www.jhrngo.net)

2. منظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان (SPH).

Office 1 And 2, 203 The Vale, London, United Kingdom, W3 7QS.

<https://sphngo.org>

3. مركز الشهاب لحقوق الإنسان (SHR).

36 Regent Close, Birmingham, England, B5 7PL.

[www.elshehab.ngo](http://www.elshehab.ngo)

| تصميم الغلاف، والتنسيق الداخلي: ماجد المصري.

| تم نشر التقرير بالتعاون بين المُنظمات بدعمٍ ذاتي، في إطار إلقاء الضوء على وضع الفئات الأكثر ضعفًا في السجون المصرية.

| البلد المعنية بالتقرير: جمهورية مصر العربية.

| المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير، مستقاة من فريق الباحثين لدى المُنظمات المشاركة، والمراجع المُعتمدة بالتقرير.

| جميع الحقوق محفوظة ©، المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي، نَسْب المُصْنَّف، ترخيص 4.0 دولي.

All rights are saved - Attribution-ShareAlike 4.0 International (CC BY-SA 4.0).

[4.0/https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/](https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)



SPH  
SALAM International Organization  
For The Protection Of Human Rights  
الجمعية السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان



SHR  
المركز الشهاب لحقوق الإنسان



JHR  
Justice For Human Rights

”

السجون متكدّسة، وأجساد البشر متلاصقة فيها، كأنها وسيلة نقل عام ممتهنة؛ الوباء قد ينتشر في الزنازين بسهولة؛ يكفي أنه عندما يحتاج السجين إلى الإسعاف، قد يستغرق الأمر ساعات انتظار طويلة؛ ما يجعل الموت في السجن خبراً مُعتاداً.

”

**أحمد زياد جمال**

"معتقل رأي مصري سابق، في تصريحٍ لموقع درج"



**SPH**

SALAM International Organization  
For The Protection Of Human Rights

الجمعية الدولية لحماية حقوق الإنسان



**SHR**

الجمعية المصرية لحقوق الإنسان

EL SHEHAB FOR HUMAN RIGHTS



**JHR**

Justice For Human Rights

## | مقدمة...

مع بدايات عام 2020، اجتاح العالم فيروس "كورونا المستجد - كوفيد19"، والذي صُنف من قبل منظمة الصحة العالمية بأنه "وباء عالمي" ، وتحطت إصاباته حتى كتابة هذا التقرير- أكثر من مليوني شخص، في دولٍ مختلفة، وحصد أرواح قرابة مائة وخمسين ألف إنسان حول العالم، مما دفع دولًا عديدة إلى اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الاحترازية الصارمة، التي تساعد على الحد من انتشار أو تكوين بؤر تجمعية، قد تُشكل مركزاً لانتشار الفيروس.

فعملت على وقف كافة الأنشطة التعليمية والرياضية والفنية والتعبدية والاجتماعية، والتي تُشكل تجمعاتها خطراً لإمكانية انتشار الفيروس وتحطيه شرائح أوسع من المجتمع.

في هذا السياق من التدابير الاحترازية، لم تتبَّسَ كثير من الدول التجمعات المتواجدة داخل السجون ومقار الاحتجاز لديها، لما يُشكّله من خطورة على السجناء أو المُتعاملين معهم من أفراد الأجهزة الشرطية والإداريين، فاتخذت العديد من الخطوات الرامية إلى تفكيك تلك البؤر في إطارِ من القانون المحلي والدولي، وعمدت إلى إطلاق سراح عددٍ من السجناء للحد من انتشار المرض، تفادياً لوقوع كارثة داخل السجون.

لكن في الجانب المُظلم من هذه الزاوية، لم تحدْ عمداً أو إهمالاً العديد أيضًا من الدول حذوغيرها، في اتخاذ تلك الإجراءات، من قرارات الإفراج عن السجناء، وكانت مصر من بين هذه الدول التي لم تستجب لنداءات حقوقية عدّة ومبادراتٍ أطلقتها منظمات غير حكومية، من أجل الإفراج عن السجناء، في ظل حالة التكدس داخل السجون المصرية، وسوء الرعاية الطبية، وضعف المناخ الصحي داخل تلك الأماكن؛ بل قامت بإصدار قرارات بمنع الزيارات عن كافة السجون المصرية، وهي قرارات غير كافية وليس حلاً لمعالجة أزمة انتشار "وباء كورونا" داخل السجون ومقار الاحتجاز، لو انتشر في ظل مناخ السجون غير المستعدة لاستيعاب أو التعامل مع مثل هذا الوباء في حال ظهوره أو انتشاره.

وكان الغرض من كافة النداءات للحكومة المصرية، هو القيام بدور المجتمع المدني في إطار توظيف جهوده نحو مُساعدة الحكومات في أوقات النكسات وانتشار الأوبئة، فهو تدخل إنساني لا سياسي ولا تقسيمي لأداء الحكومة، فهذا الوباء رضخت أمامه كافة الدول المُتقدمة في المجال الطبي، وبالتالي لا مجال لتقييم ضعف الحكومة المصرية في التعامل الطبيعي مع الوباء، وإن كانت الملاحظات تنصب على واقع التعامل الحكومي مع هذا الوباء والقرارات والسياسات المُتخذة في إطار الحد من انتشار هذا الوباء.

ومن ثُمَّ، فالعمل على تفكيك أي تجمع بشري، أصبح مطلبًا ملحًا وليس رفاهةً اجتماعية تستطيع الحكومة المصرية قبوله أو رفضه.

إن هناك فئات داخل تلك الأماكن، من السهل على الحكومة المصرية التعامل معها وإخلاء سبيلها، لتحاول تفكيك التجمعات المُكدسة، التي قد تُشكّل خطراً في حال ظهور الفيروس في أي شخص منهم، وخطورة ذلك على المجتمع بأكمله.

وقد شهدت أماكن الاحتجاز المصرية، حالات وفاة ناتجة عن عدم تقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية للمسجونين والمحتجزين عن عمده، الأمر الذي جعلنا أمام وفاة نتيجة لإهمال طبي، فالسجناء والمحتجزون - خاصة المرضى وكبار السن - لهم حقوق تجاه السلطات المشرفة على أماكن الاحتجاز فيما يتعلق بالرعاية الطبية والصحية وفقاً للقانون ولائحة السجون المصرية، ونصت على هذه الحقوق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي أوصت باعتمادها الأمم المتحدة وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك تحت عنوان (الخدمات الطبية).

من هذا المنطلق، يُشير هذا التقرير - ومن زاوية إنسانية- إلى مجموعة من الفئات داخل السجون ومقار الاحتجاز، يُشكّلون (الفئات الأكثر ضعفاً)، لكونهم أكثر الفئات احتياجاً لمعامل خاص، في ظل استمرار هذا الوباء وانتشاره وحصده للأرواح دون وجود آلية طبية علاجية تستطيع إيقافه.

## | المنوجية:

اعتمد هذا التقرير، على التوفيق بين القواعد التشريعية المصرية والدولية، والتي قد تُتيح للسلطات المصرية الإفراج عن السجناء جرّاء انتشار الأمراض أو تردي الأوضاع الصحية، ومدى إمكانية مطابقتها على الفئات الأكثر ضعفاً داخل السجون المصرية، والبحث في مدى أحقيتهم للمطالبات المُتعددة بالإفراج عنهم، في ظل انتشار وباء (كورونا المستجد - كوفيد19).

كما اعتمد على الحديث عن أمثلة مُتعددة من تلك الفئات، كنموذج لمئات **ـ بلآلافـ** الحالات داخل السجون المصرية، من أجل إلقاء الضوء على تلك الشريحة، وما قد يُسببه انتشار الفيروس من انتهاكات مُضاعفة في حقهم.

وارتأى التقرير أن شريحة الفئات الأكثر ضعفاً، سيتتم التركيز فيها على: **(النساء، الأطفال، كبار السن، وأصحاب الأمراض المزمنة أو الخطيرة)**، مع دراسة الآثار المترتبة على سوء الرعاية الطبية والخدمات الصحية داخل السجون.

# | لمحة عن أوضاع السجون المصرية الصحية:

بالتأكيد السجون بشكل عام -والسجون المصرية بشكل خاص- ليست أماكن ترفيه، لكن -وكما هو معروف لجميع المتابعين من منظمات المجتمع المدني- لا يجب أن يصل الوضع داخل أي سجن أو مكان احتجاز إلى الوضع المُزري بأي حالٍ من الأحوال، وهذا مفاد النصوص القانونية الامرة في إدارة شئون السجون والسجناء. وتنشر داخل السجون في مصر أمراض عديدة منها: الدرن، السكر، القلب، حساسية الصدر، الحمى، الروماتيزم، الأمراض الجلدية، والسرطان.

وفي إطار المتابعة، وما تمتلكه الحكومة المصرية من 68 سجنًا، بالإضافة إلى 382 مقر احتجاز داخل أقسام الشرطة، فغير خافٍ على أحدٍ سوء الأوضاع داخلها، وفقاً لكم الهائل من الشكاوى التي تتحدث عن ضعف خدمات الرعاية الطبية والمناخ الصحي داخلها.

## - التكدس والتزاحم...

بالتأكيد الحكومة المصرية لا تُريد أن تكون هناك بؤر تجمعية تُشكل خطراً بتواجد مثل تلك الأعداد داخل السجون، وأنها أرادت من قرارها منع الزيارات عن السجناء اتخاذ إجراءات احترازية للحد من انتشار الوباء، إلا أن التكدس داخل تلك الأماكن يُشكّل عقبة كبرى قد لا تحول دون انتشار الفيروس، وخصوصاً أن هناك أماكن مُعزلة -مثل حاملة الطائرات الفرنسية والأمريكية- أصيب فيها المئات من العسكريين، رغم أنهم لم يُخالطوا أحداً منذ شهور بعيدة، فهذا الفيروس لم يُعرف حتى وقتنا هذا مُبتدأ انطلاقه أو انتشاره، ومن الممكن أن يكون أحد حاملاً للفيروس دون أن يعرف.

وبالتالي، يظل التكدس الذي يفوق الطاقة الاستيعابية للسجون ومقار الاحتجاز، هو الأمر الأكثر إزعاجاً في هذا الإطار.

وفقاً لتقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان ، الذي نُشر في 2016، فإن نسبة التكدس بالسجون المصرية فقط -دون غيرها من أماكن الاحتجاز مثل أقسام الشرطة والمناطق العسكرية- تخطت 150%， بل وصلت حسب التقرير- إلى 300% في أقسام الشرطة.

وذكر المجلس في تقريره السنوي لسنة 2015/2016، أن تقارير وفود المجلس التي زارت السجون أجمعـت على ضعف الخدمات المتاحة في السجون نظراً لحالة التكدس وضغطها الشديد على الخدمات.

وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من احتمالية أن يتسبب التكدس داخل السجون ومقار الاحتجاز في بؤر لانتشار فيروس كورونا المستجد في العديد من الدول ، وضرورة اتخاذ الدول التدابير اللازمة والمُلائمة في هذا الإطار.

كما أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، في بيان لها ، عن بالغ قلقها، إزاء تكدس السجون بما تحتويه من ظروف غير نظيفة وغير صحية، الأمر الذي قد يكون سبباً في انتشار أوسع لفيروس كورونا المستجد، وذكر البيان عن رئيسه السيدة "ميشيل باشيليت"، أن كورونا بدأ يجتاح السجون، ودعت إلى النظر بأهمية لأوضاع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، مطالبة الحكومات بإطلاق سراح كل من هو غير موقوف على أساس قانونية، بمن فيهم السجناء السياسيون ومعتقلو الرأي.

## - ضعف الخدمات الطبية والمناخ الصحي...

يُضاف إلى عامل التكدس **السابق ذكره**- عامل ضعف الخدمات الطبية، وقد جاء ذلك في بحث ميداني ، عن الصحة في سجون مصر، تناول محددات الصحة داخل عالم السجون المغلق، صادر عن "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" ، ذكر بأن الواقع في ممارسة الحق في الصحة داخل السجون المصرية عند التطبيق، يمُرُّ بعدة محطات وفي كل محطة منها يوجد من العقبات ما يحول دون الانتقال إلى المحطة التالية بما يحمله ذلك من تأخر الرعاية الصحية، الأمر الذي يؤدي في عدد غير قليل من الأحوال إلى الوفاة.

وخلص البحث، إلى أن الأوضاع المعيشية والصحية داخل السجون **من واقع شهادات السجناء السابقين**- لا تتماشى مع الحد الأدنى من مكونات الحق في الصحة، وذلك على مستوى إتاحة الخدمات الصحية وجودتها وكفاءة القائمين على تقديمها، وتفاوتت جودة الخدمة الصحية بين السجون في مصر على مستوى البنية الأساسية والتجهيزات، كما تفاوت مستوى الأطباء المنوط بهم عياداتها، وكان هناك قصور في توفير الخدمات العاجلة في الحالات الصحية الطارئة غالباً، بسبب بطء الإجراءات الخاصة بذلك أو بسبب كون القرار النهائي يقع في يد إدارة السجن، وبالنسبة للنساء والأطفال فتفاوتت مستويات وأشكال الرعاية التي تقدم إليهم، إلا أنها تشاركت في كونها غير كافية وأحياناً غير مناسبة، بالنسبة إلى مقومات الصحة - وهي أيضاً التدابير الصحية الوقائية- والتي تشمل الغذاء والمرافق الصحية (دورات المياه)، والنظافة والإضاءة والتهوية والتربيض، فقد افتقرت إلى الاهتمام اللازم من إدارة السجون، فغياب النظافة والصيانة للعنابر والزنازين ودورات المياه، والتكدس الشديد للسجناء كان لها دور سلبي في التأثير على صحة السجناء.

[https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/health\\_in\\_prison\\_a.pdf](https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/health_in_prison_a.pdf)

# | مطالبات إنسانية، تتفق والقانون:

الحق في الحياة مبدأ أخلاقي، يستند على الاعتقاد بأن للإنسان الحق في العيش وعدم التعرض للقتل من أي شخص أو لأي سبب، ويثير الحديث دائمًا عن تلك المطالبات ومدى قانونيتها؛ فهل يمكن لحكومة ما أن تُفرج عن سجناء حتى لو كانوا ممن يمثلون فئات أكثر ضعفًا؟ وبالبحث في سطور القواعد القانونية -الملزمة- التي تستعين بها الحكومات في إدارة الحياة السياسية وفق الإطار التشريعي، نجد أن البنية القانونية -المحلية والدولية- لم تخل من هذه الأمور، بل إنها وضعت ضوابط في غاية الدقة، لحالات في أوقاتٍ وظروفٍ عادية، وليس كما نحاول أن نشير في هذا التقرير، إلى موقف أزمة وباء عالمي يصعب احتواه، بأدواتٍ تناسب حجم الفاجعة التي أصابت العالم بأسره ومن ضمنه مصر.

ففي ظل نصوص الدستور المصري لعام 2014، والقوانين الوطنية المعنية، والمواثيق الدولية التي صدّقت عليها جمهورية مصر العربية، جعلت الحق في العلاج والحق في الصحة والحق في البيئة النظيفة، ومن قبلهم الحق في الحياة، من المقومات الرئيسية للمجتمع، ومن الحقوق الواجب الالتزام بها وتطبيقها.

## \* حيث نصت مواد الدستور المصري الصادر في 2014، على المعطيات التالية:

- **المادة 18:** لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة، وفقًا لمعايير الجودة.
- **المادة 46:** لكل مواطن الحق في بيئة صحية سليمة.
- **المادة 55:** ولا يجوز حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك، لائقه إنسانياً وصحياً.
- **المادة 56:** تخضع السجون ومدارس الاحتجاز للإشراف القضائي، ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان أو يعرض حياته للخطر.
- **المادة 59:** الحياة الآمنة حق لكل إنسان.
- **المادة 78:** لكل مواطن الحق في غذاءٍ صحيٍ وكافٍ، وماءٍ نظيف.

## \* ونصت القوانين الوطنية المصرية، على المعطيات التالية:

- **المادة 486 من قانون الإجراءات الجنائية:** إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ، حياته بالخطر، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة."
- **المادة 36 من القانون 396 لسنة 1956:** كل محكوم عليه، يتبيّن لطبيب أنه مُصاب بمرض يهدد حياته بالخطر أو يعجزه عجزاً كلياً، يُعرض أمره على مدير القسم الطبي للسجون لفحصه، بالاشتراك مع الطبيب للنظر في الإفراج عنه.

**\* ونصت المواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر، على المعطيات التالية:**

- **المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** لكلّ فرد الحقُّ في الحياة والحرّية وفي الأمان على شخصه.
- **المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو الحاطة بالكرامة.
- **المادة 1/6 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية:** الحق في الحياة، حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً.
- **المادة 12/ج من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه. وتشمل التدابير التي يتعيّن على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير الالزامية من أجل: ج/ الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجهما ومكافحتها.

**\* ونصت القواعد القانونية الدوليّة المنظمة للسجون والسجناء، على المعطيات التالية:**

- **القاعدة 1 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء:** يُعامل كلُّ السجناء بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتصلة كبشر. ولا يجوز إخضاع أيٍّ سجين للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، وتُوفَّر لجميع السجناء حماية من ذلك كلّه، ولا يجوز التذرُّع بأيٍّ ظروف باعتبارها مسوّغاً له. ويجب ضمان سلامة وأمن السجناء والموظفيين ومقدّمي الخدمات والزوار في جميع الأوقات.
- **القاعدة 24 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء:** تتولَّ الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية للسجناء. وينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاحة في المجتمع، وينبغي أن يكون لهم الحقُّ في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجاناً ودون تمييز على أساس وضعهم القانوني. وينبغي أن تُنظَّم الخدمات الصحية من خلال علاقة وثيقة بالإدارة العامة للصحة العمومية وبطريقة تضمن استمرارية العلاج والرعاية، بما في ذلك فيما يخصُّ فيروس نقص المناعة البشرية والسل والأمراض المعدية الأخرى، وكذلك الارتهان للمخدرات.

| نماذج للفئات الأكثـر ضعـفـاً داخل السـجـون المـصـرـية:

## مطفي طاهر الغنيمي...

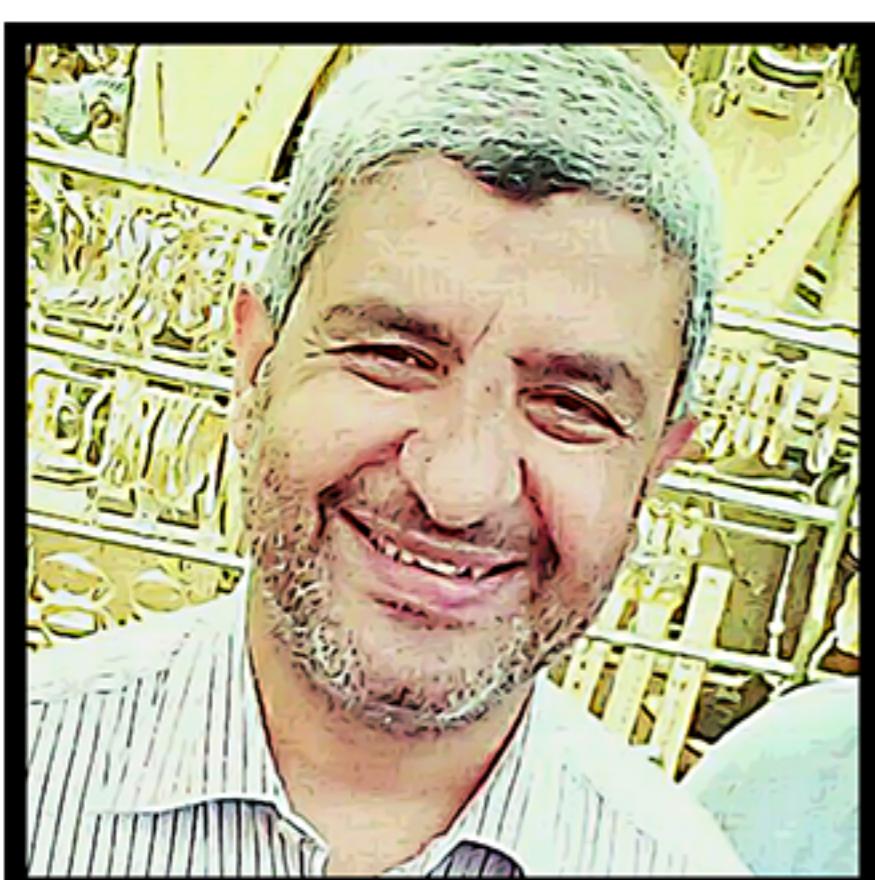
مع اجتياح فيروس كورونا العالم، واحتياج العالم بأسره إلى خدمات الأطباء حسب التخصصات المطلوبة، ورغبة كثيرٍ من الدول -مثل الولايات المتحدة الأمريكية- لاستقدام كافة الكفاءات الطبية إليها، يُصر النظام المصري على احتجاز أمين عام نقابة الأطباء بمحافظة الغربية، الطبيب الاستشاري صاحب السبعين ربيعاً د. مصطفى الغنيمي، والمُحتجز بسجن طرة شديد الحراسة "العقرب".



يُعاني "الغنيمي" من مرض القلب، وكفاءة قلبه منذ 4 سنوات 45%， وي تعرض لأزماتٍ قلبية حادة، كما أنه أُصيب بـمياه بيضاء على كلتي عينيه، وتم منعه من إجراء الجراحة لإزالة المياه البيضاء رغم مطالبة أسرته أن تُجرى له العملية على نفقة الخاصة داخل السجن، وقد أُصيب "الغنيمي" بالتهاب الكبدى الوبائى C، وممنوع عنه الزيارة منذ ثلاث سنوات.

# فريد على أحد جليط...

في زنزانة مظلمة تحت الأرض، بسجن طرة شديد الحراسة "العقرب"، وبلا فراش، يقبع **مُحتجزاً**. أستاذ القانون الدولي بجامعة الازهر الأستاذ الدكتور **فريد علي أحمد جلبيط**، البالغ من العمر 60 عاماً. أستاذ القانون الدولي، الذي تم القبض عليه وإخفاوته قسرياً لفترة، يعاني من الحبس في زنزانة منفرداً وممنوع عنه الزيارة **نهاية**.



في ظل هذا التوحش معه، فقد الكثير من وزنه، ولا يسمح له بالخروج من زنزاته، ولا يسمح له بالترىض، ويقدم إليه طعام غير آدمي.

## عبد المنعم أبو الفتوح...

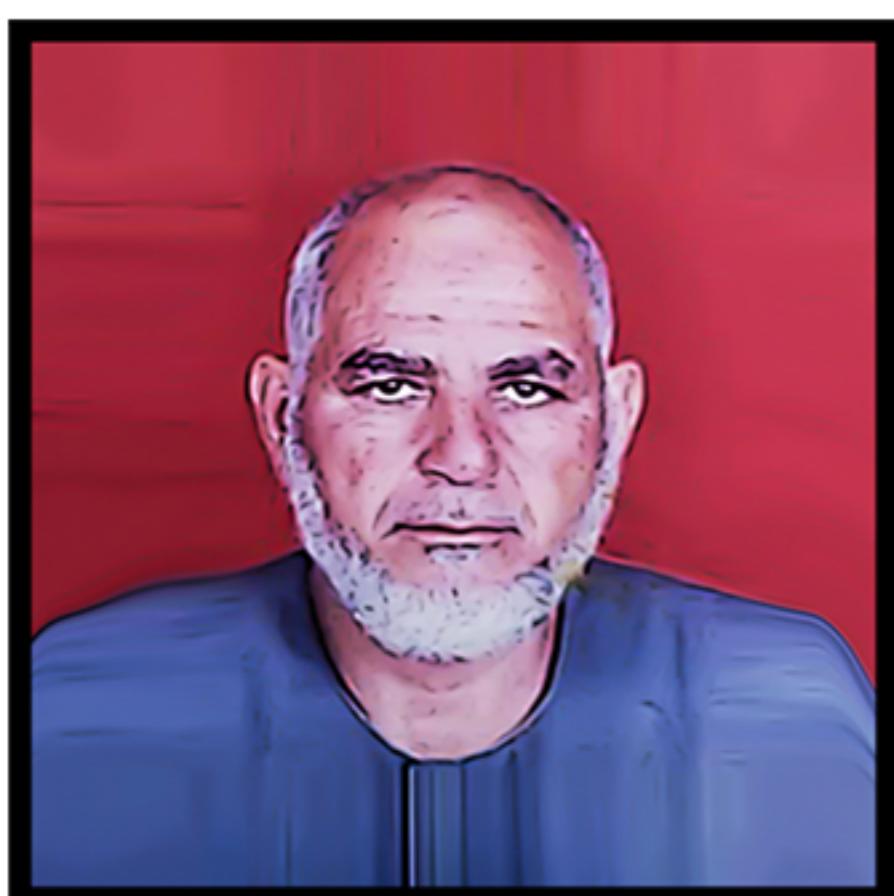


مازال المرشح الرئاسي السابق، والأمين العام السابق لنقاية الأطباء المصرية، ورئيس لجنة الإغاثة باتحاد الأطباء العرب، ذو الـ 68 ربيعاً، قابعاً في دهاليز سجن طرة شديد الحراسة "العقرب"، بسبب تعبيره عن رأيه، في ظل مناخٍ سياسي لا يسمح بالأصوات المعارضة.

تعرض "أبو الفتوح"، لاتهاماتٍ بنشر وإذاعة أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالمصالح القومية للبلاد، وتولي قيادة جماعة أنشئت على خلاف أحكام القانون، لتغيير نظام الحكم بالقوة، في غيبة من رقابة حقيقة على مثل تلك الاتهامات.

ويعاني من أمراضٍ مزمنة تستلزم رعاية صحية متواصلة، بينها تضخم البروستات، وارتفاع نسبة السكر بالدم، بالإضافة إلى إصابته بانزلاق غضروفي داخل محبسه، و تعرضه بشكل مستمر لذبحات بالصدر.

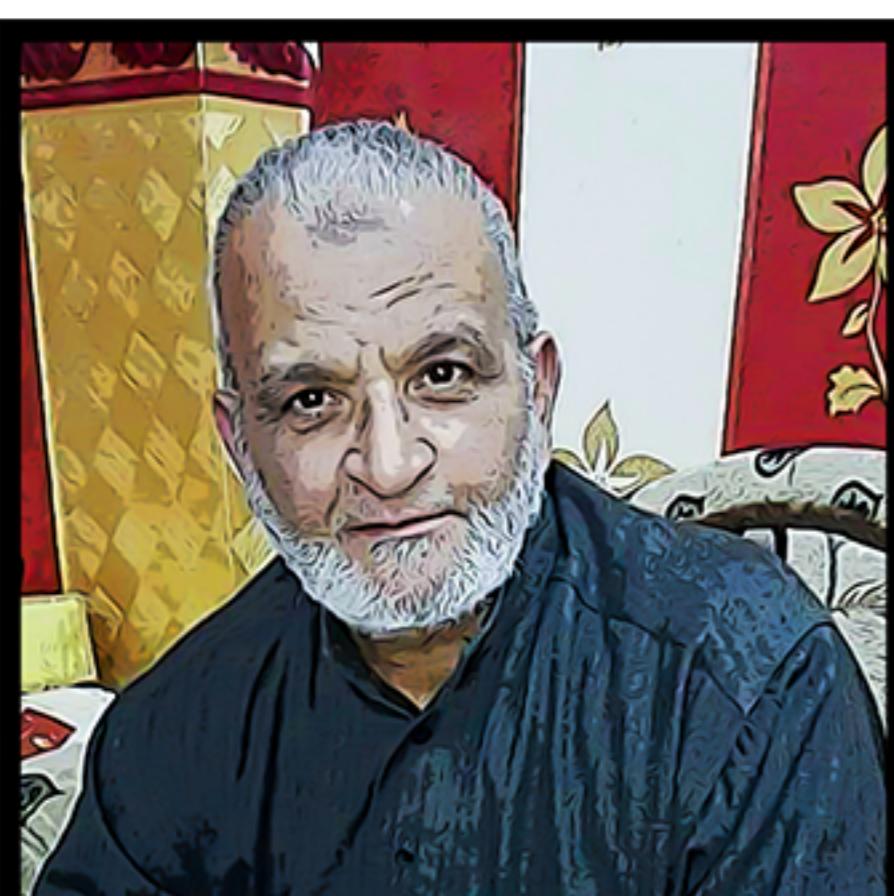
## أحمد عبد القادر عبد العزيز خلف الله...



نموذج آخر لحالات تمثل الفئات الأكثر ضعفاً داخل السجون، وهي حالة "أحمد خلف الله"، البالغ من العمر 70 عاماً، من محافظة الجيزة، والمُحتجز بسجن جمصة، ويقضى حكماً في القضية المعروفة إعلامياً "فض اعتصام النهضة".

يعاني "خلف الله" من فتق قربي بالبطن وضعف بالنظر، ويحتاج لإجراء عملية جراحية، بالإضافة لأمراض الشيخوخة التي تحاصره، وقد تدهورت حالته الصحية بشكل كبير.

## عبد الحميد محمود عباس مطر...



لعله من العجيب أن يظل قابعاً داخل السجن مريضاً بداء السرطان، إلا أن عبد الحميد مطر صاحب الـ 67 عاماً، ما زال مُحتجزاً بسجن طرة، وهو مُصاب بسرطان الكبد، وينقل بين الحين والآخر إلى المستشفى لعمل الفحوصات الالزمة، ثم يعاد مرة أخرى إلى زنزاته، على الرغم من أن تقارير الفحوصات تؤكد تدهور حالته الصحية وحاجته إلى علاج كيميائي.

## عيد محمد إسماعيل دحروج...



رغم حصوله على البراءة من محكمته في القضية المعروفة إعلامياً "التاخير مع حماس"، ورغم بلوغه 71 عاماً، ورغم أنه مُحملًا بمجموعة من الأمراض، منها فشل كلوي أدى لتضخم بالبروستاتا، وذبابة العين، وضعف شديد بأعصاب الأطراف، ورغم حاجته الماسة لتدخل جراحي عاجل لاستئصال الكلية اليسرى بعد أن وصلت كفافتها لأقل من 8%， فضلاً عن إصابته بانزلاقٍ غضروفي في رقبته، إلا أن "عيد دحروج"، يقع

داخل سجن طرة شديد الحراسة "العقرب"، على ذمة القضية 1178 لسنة 2019 بتهمة نشر أخبار كاذبة، والتي وقعت كامل أحاديثها أثناء تواجده بمحبسه على ذمة القضية الأولى من عام 2014.

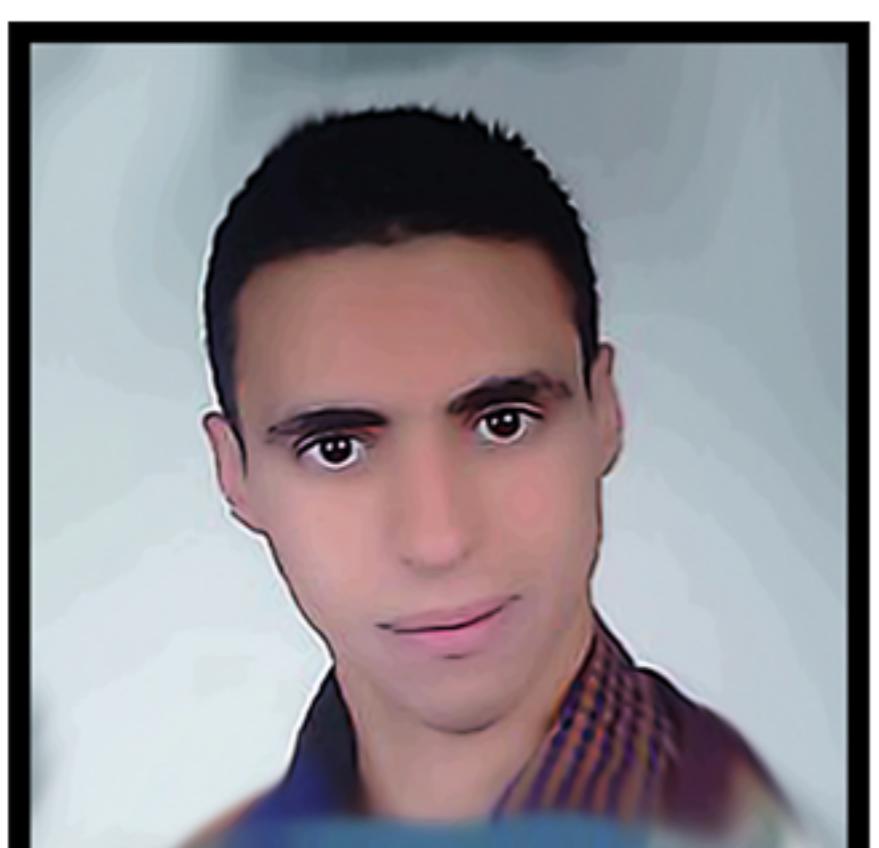
## علي عباس بركات...



محامي، ومُدافع عن حقوق الإنسان، محرومٌ من حقوقه وحريته وحقه في حماية حياته وصحته، هذا هو حال المحامي "علي بركات"، والذي يبلغ من العمر 56 عاماً، والمُحتجز بسجن ملحق وادي النطرون، على ذمة القضية 56 لسنة 2016 جنایات كلى شبين الكوم. المحامي "بركات"- مريض السكري، وارتفاع ضغط الدم، وتليف الكبد، ودوالي المريء، وتضخم البروستاتا رفع دعوى إفراج صحي لتدھور حالته الصحية، وحكمت المحكمة بتاريخ 2019/2/23

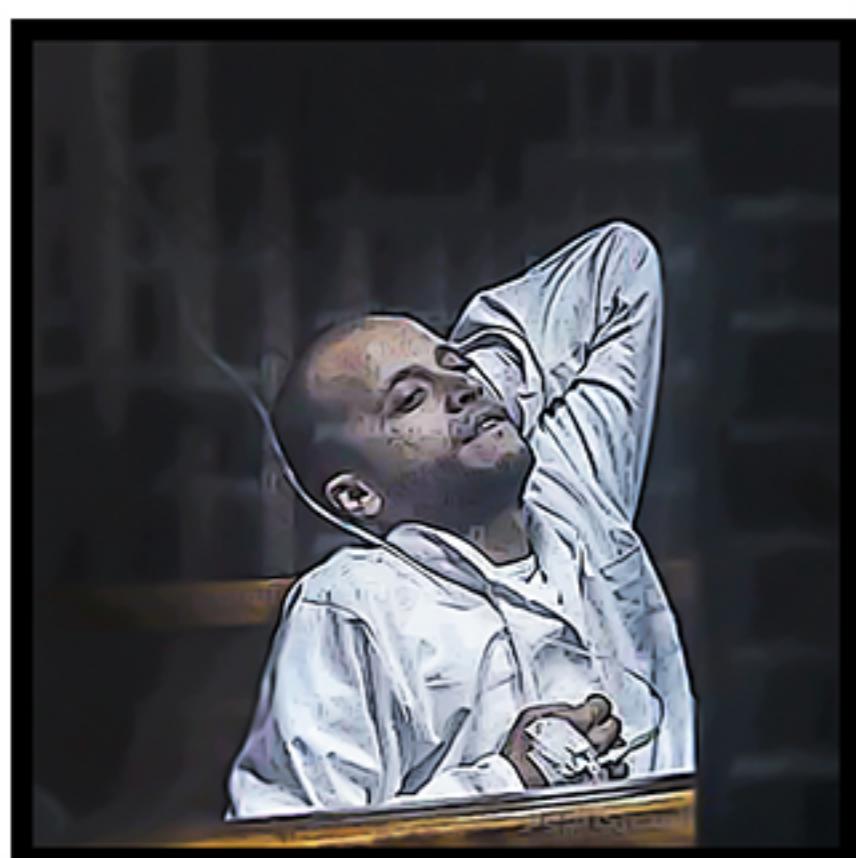
بعرضه على لجنة طبية وعمل الفحوصات الطبية الالزمة للوقوف على حالته الصحية، والنظر في الإفراج المشروط عنه، لكن إدارة السجن لم تُنفذ الحكم.

## محمد السيد شحاته محمد الذوالي...



شابٌ مصري، ذو 30 عاماً، مُحتجز بسجن وادي النطرون، يُعاني من الشلل الرعاش، وكهرباء زائدة تؤدي لنوبات صرع كبرى، ويُعاني من الغضروف بظهره، ويحتاج للتعرض لأشعة الشمس المحبوبة عنه في محبسه بسبب نقصٍ شديد في فيتامين (د).

## أحمد إسماعيل ثابت...



المُعيَّد بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وسجين ليمان طره، المحكوم عليه بالإعدام، في القضية المعروفة إعلامياً "الخابر مع قطر".

يعاني الأستاذ الجامعي من ثقبٍ في القلب، وارتاجاعٌ أذيني في البطين الأيمن، وتضخم شديد في عضلة القلب، ومعرض لحدوث فشل قلبي مفاجئ يؤدي إلى الموت، ويحتاج لعملية قلب مفتوح بشكلٍ عاجل، لكن إدارة السجن ترفض السماح له بإجراء العملية ما يعرض حياته للخطر.

## علا يوسف القرضاوي...



المرأة ذات الـ 55 ربيعاً، والمقبوض عليها بسبب والدها الشيخ "يوسف القرضاوي"، محتجزة بسجن القناطر، ومنذ القبض عليها تقبع -بشكلٍ شبه دائم- في زنزانة انفرادية، دون السماح بزيارتها، ومحتجزة على ذمة قضية، وقعت أحاديثها بالكامل أثاء احتجازها على ذمة قضية أخرى، وتعاني من مشاكل بالأعصاب، حالات إغماء متعددة، وتقرحات في مناطق متفرقة، بسبب عزلها الانفرادي.

## هدى عبد المنعم...



المحامية، والعضو السابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، التي تبلغ من العمر 61 عاماً، والمُمحتجزة بسجن القناطر، التي تم القبض عليها وإخفاوها قسراً، واتهامها بالانضمام لجماعة تأسست على خلاف القانون، تُعاني في حبسها من خشونة شديدة في الركبة تعوق حركتها دون العكاز، وفي القدم الأخرى أصبت بجلطة، نُقلت على إثرها إلى المستشفى وتحتاج لرعاية خاصة.

## سمية ماهر ذيمة...



الشابة ذات الـ 23 عاماً، والمُحتجزة بسجن القناطر، تم القبض عليها وإخفاوها قسرًا لمدة 70 يوماً، وُمنعت من الزيارة، وتعاني من ارتفاع المريء والتهابات في المعدة والقولون والتهابات في مفاصل الركبة، ولم يتم علاجها في السجن حتى الآن. وقد أكد الفريق الطبي في مستشفى السجن أنه لا يمتلك أجهزة للكشف عن التهابات المعدة، وتعاني من ضعف المناعة، وسرعة التقاطها للأمراض المعدية.

## جميلة صابر حسن إبراهيم...



مصرية تبلغ من العمر 28 عاماً، صاحبة مكتبة، ومحتجزة بسجن القناطر، مُتهمة على ذمة القضية 1739 لسنة 2018 أمن دولة، أُخفيت قسرياً حتى ظهورها، وتعاني من جلطةٍ أثرت على الكلام والمشي وحركة اليد والوجه، فضلاً عن معاناتها بمرض الصرع، وما يُسببه من نزيف كل فترة من أنفها وفمها بغزاره.

## آية الله محمد أشرف السيد...



فتاة في عمر الـ 25 عاماً، مُحتجزة بسجن القناطر، وتعاني من ارتفاع بالصمام، وتأخذ بنسلين طويل المدى، وأخر التحاليل ما زالت سرعة الترسيب والسيولة عندها عالية.

## علياء نصر الدين عوّاد...



كما حال كثير من الصحفيين داخل السجون المصرية، مازالت الصحافية "علياء عوّاد" صاحبة الـ 31 عاماً، محتجزة في سجن القناطر، كانت قد أُصيبت بورم ليفي نتيجة ورم حميد بالرحم ، وأُصيبت بنزيف شديد، وأُصيبت أيضاً بفقر الدم واحتاجت لنقل دم متكرر، فقدت أكثر من نصف وزنها، ورغم إزالة الورم من رحمها، مازالت تعاني من الإهمال الطبي فيما بعد إجراء العملية.

## سولافة مجدي...



صحفية أخرى، تقع داخلياً في سجن القناطر، وهي الصحافية "سولافة مجدي"، والتي تعاني من ارتفاع الصفائح الدموية، وألم شديدة بالظهر والركبة نتيجة التعذيب الذي تعرضت له خلال فترة إخفائها قسراً بعد القبض التعسفي عليها، وأيضاً بسبب زيادة نسبة الرطوبة بالزنادين، ما أدى لإصابتها في الأيام الأولى لاعتقالها بنزلة شعبية، ولم تلق رعاية طبية لعلاجها.

## عائشة الشاطر...



نموذج لحالة انتقام سياسي، تتعرض لها سيدة مصرية نتيجة مواقف سياسية لأحد أفراد عائلتها، فوالدها "خير الشاطر" قيادي في جماعة الإخوان المسلمين، تم الزج به في السجن، والتنكيل معه مستمر بصورٍ مختلفة، وبالخصوص التنكيل باعتقال عدد كبير من أسرته، كان آخرهم "عائشة"، وهي في نفس الوقت زوجة المحامي والحقوقي "محمد أبو هريدة"، الذي تم الزج به أيضاً في السجن من وقت اعتقال زوجته حتى الآن، تقع "عائشة" في زنزانة انفرادية ولا يُسمح لها بالزيارة، وتُعاني من حالات إغماء متكررة، وأظهر تحليل لها فشلاً في النخاع، ولديها نقص حاد مستمر في كرات الدم، وتكسير مستمر في الصفائح الدموية، وحياتها في خطرٍ.

لعل من الفئات الأكثر ضعفاً، والتي يجب النظر في أمر إخلاء سبيلهم، هم الأطفال، نظرًا لضعف المناعة لديهم، فضلاً عن التكدس غير الطبيعي بأماكن الاحتجاز الخاصة بهم، وخاصة المؤسسة العقابية بالمرج.

وفي بيانٍ رسمي لها، صرحت المديرة التنفيذية لليونيسف ، أن الأطفال في السجون ومراكز الاحتجاز يتعرضون وبشكل كبير لخطر الإصابة بفيروس "كوفيد-19" ، مما يستوجب الإفراج عنهم.

كما تجدر الإشارة هنا، إلى أن (22 مواطنًا مصريًا)، قد توفوا داخل أماكن الاحتجاز المتفرقة، خلال عام 2020 فقط، نتيجة الإهمال الطبي في أغلب الحالات، وهو ما يُعد حديثنا، حينما تكلمنا أن الأعداد وتكدسها مع ضعف الإمكانيات الطبية والصحية داخل أماكن الاحتجاز، تُشكّل خطراً مضاعفاً، في حال ظهرت حالة واحدة مُصاببة بفيروس كورونا.

## | الخاتمة:

قد توجه إلينا تساؤلات، تشوبها الاستنكار؛ كوننا نطالب أن تقوم الحكومة المصرية بالإفراج عن سجناءٍ عليهم أحكام قضائية.

كما توجه أيضًا تساؤلات، حول اقتصار حديثنا في التقرير عن السجناء السياسيين، بعيدًا عن السجناء الجنائيين ، رغم مُنادادتنا لقرارات العفو أو الإفراج أن تطال الجميع دون تفرقة.

وخلصة القول في ذلك، أن الحملة -في تقريرها المطروح- أرادت أن تسلط الضوء على الوضعية الإنسانية بمفهومها الواسع وفقًا لما هو غائب منها، دون الخوض في أمور سياسية واضحة في ذلك.

وقد يكون هذا، هو جوهر الفلسفة القانونية الدولية لحقوق الإنسان، حينما فرّقت بين القانون الدولي لحقوق الإنسان وبين القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان، فرغم أن كليهما معني بحماية أرواح الأفراد وصحتهم وكرامتهم ، لكن القانون الدولي الإنساني ينطبق في النزاعات المسلحة فقط بينما يسري قانون حقوق الإنسان في كل الأوقات سواء في حالات السلم أو الحرب أو الأزمات والاضطرابات.

ويكمن الاختلاف الرئيسي بينهما في التطبيق ، في أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يسمح لدولة ما أن تعلّق مؤقتًا عدًّا من حقوق إنسانية إذا كانت تواجه حالة طوارئ.

في حين لا يمكن وقف سريان القانون الدولي الإنساني مؤقتا (باستثناء ما تنص عليه المادة 5 من اتفاقية جنيف الرابعة)، ومع ذلك، لا يمكن لدولة ما أن توقف مؤقتًا أو تسقط حقوقًا أساسية معينة يجب أن تتحترم في جميع الظروف، وتشتمل على (الحق في الحياة، وحظر التعذيب والعقوبة أو المعاملة الإنسانية وحقوق أخرى)، والدول ملزمة قانونًا باحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتنفيذهما.

من هذا المنطلق، بادرنا -مجتمعٍ مدني- إلى طرح أفكار، من شأنها مُساعدة ومساندة الحكومة المصرية، للتغلب على أزمة وباء كورنا المستجد (كوفيد19)، من أجل تفكير أي بؤر تجمعيّة، قد تُشكّل خطرًا في حال ظهور حالة واحدة مُصابّة بهذا الفيروس، وخطر ذلك على كافة السجناء، وكذلك خطره على المُتعاملين معهم من إداري السجن وضباطها وعساكرها، وهو الذي يصل لخطر أكبر لتعامل هؤلاء مع المجتمع خارج أسوار السجن، وهو ما يُشكّل خطورة بالغة على المجتمع بأكمله، وقد أردنا أن نُبهِّ الحكومة المصرية، أن التعامل مع هذه الشريائح الأكثر ضعفًا داخل السجون، يُعتبر تعاملًا إنسانيًا يتفق وروح القوانين، التي حرصت على الحفاظ على حياة وصحة السجناء بشكلٍ واضح، والإشارة أيضًا إلى أن فكرة قيام الدول بخطواتٍ استثنائية في هذا الإطار، ليست بالأمر المستحدث ولا غير المقبول؛ بل مطلوبة في ظل الأزمات الكبيرة.

فقد سارعت دول عديدة، إلى اتخاذ خطوات لمواجهة وباء كورونا، وبدأت بالإفراج عن عدد من السجناء، مثل: "إيران التي قررت الإفراج عن 85000 ألف سجين، الأردن التي أفرجت عن 3080 سجين، الجزائر التي أفرجت عن 5037 سجين، البحرين التي أفرجت عن 901 سجين، السودان التي أفرجت عن 4217 سجين، السعودية التي أفرجت عن 250 سجينًا، وتركيا التي أصدرت قانوناً ينظم إطلاق سراح عدد ممن قضوا نصف المدة شملت قرابة 100000 سجين".

فما يُضير الحكومة المصرية -إن لم تُقرّ الإفراج عن كافة السجناء- أن تنظر بعين الاعتبار والإنسانية وتطبيق روح القانون، بل وجواهر القانون ذاته، وتُفرج عن شرائح تمثل الأكثر ضعفاً داخل السجون، وهنا نحن نُشير بشكلٍ واضح للنساء والفتيات والأطفال وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة أو الخطرة؟!

فمن ناحية لا تمثل تلك الشرائح أدنى مستوى من الخطورة في حال الإفراج عنهم بضوابط وتدابير وقائية وقانونية، ومن ناحية أخرى، تستطيع الحكومة التغلب على جزء نسبي من التكدس والازدحام المنتشر داخل السجون ومقار الاحتجاز، وهو ما يُشكل حلولاً واقعية لمنع انتشار فيروس كرونا بشكلٍ سريع داخل المجتمع.

فاقتصرنا على ضرب تلك الأمثلة، ما كان إلا للفت الانتباه إلى الوضع بمنظوره الواسع، وليس لفت الانتباه إلى تلك النماذج بشكلٍ شخصي، فضلاً عن ضعف أو صعوبة التواصل مع ذوي المحكوم عليهم من الجنائيين، وهو ما جعلنا نقصر ضرب الأمثلة على تلك الشريحة، لكننا في نهاية المطاف نتحدث عن السجناء جميعاً بشرطهم الأكثر ضعفاً، من جميع الاتماءات.

## التصديقات:

لما كانت "حملة أنقذوهم" - كجزء من المجتمع المدني- لها دور المساندة والمُساعدة للحكومات أوقات الأزمات، فهي تدعى الحكومة المصرية - وفي إطارٍ من الشريعة الدولية لحقوق الإنسان- واتساقاً مع الدستور المصري، التي تضع الحق في الحياة أعلى المراتب، التي يجب أن تعمل الحكومات على الحفاظ عليها واحترامها، لذلك تطالب المنظمات، بالنقاط الآتية:

- **أولاً:** الإفراج الفوري عن كافة النساء والفتيات في السجون المصرية، وبالأخص من على ذمة الحبس الاحتياطي.

- **ثانياً:** الإفراج الفوري عن كافة الأطفال المُحتجزين بدور الأحداث والمؤسسات العقابية.

- **ثالثاً:** الإفراج الفوري عن كافة المُحتجزين، ممّن يزيد عمره عن 60 عاماً، وبالأخص من منهم على ذمة الحبس الاحتياطي.

- **رابعاً:** الإفراج الفوري عن كافة أصحاب الأمراض المُزمنة أو الخطرة أيّاً كانت أعمارهم.

مع اتخاذ كافة التدابير الاحترازية (**الإجرائية/القانونية**)، بالأخص الإفراج مع الإقامة الجبرية، أو وضع الأسماء على قوائم المنع من السفر، أو كافة التدابير الأخرى، التي ترى الجهات المعنية ضرورتها للحيلولة دون الاستخدام الخاطئ للإفراج أو إخلاء السبيل.